مقدمة :

يتضمن هذا الكتاب أعمال حلقة نقاش نظمها المركز، كما يتضمن دراسة تم إعدادها بعد انتهاء اعمال الندوة استكمالاً للموضوع. فلقد نظم مركز البحوث والدراسات السياسية حلقة نقاش فى 2004/6/20 تحت عنوان ملامح النزاع فى دارفور الأزمة والأفق المستقبلى. ولقد أعدت أ.د. إجلال رأفت دراسة حول أسباب وتطورات الأزمة، وترسم هذه الدراسة بعمق ووضوح خريطة القوى السياسية السودانية أطراف النزاع، وتشرح بالتفصيل الأسباب الهيكلية الداخلية التى أفرزت مشكلة دارفور، كما تعرض للبيئة الإقليمية والعالمية التى أحاطت بالانفجار الراهن للأزمة. ومن ثم فإن هذه الدراسة تمثل ضرورة مسبقة لأى نقاش حول هذه القضية، وبالفعل كانت القاعدة التى دارت حولها أعمال حلقة النقاش.

ولقد بدأ الإعداد للحلقة قبل شهر من انعقادها، وذلك فى وقت أخذت تتجه فيه الأنظار لغرب السودان حيث كانت تجرى مأساة إنسانية نتيجة موجات نزوح مئات الآلاف من غرب السودان تحت وطأة العمليات العسكرية التى اندلعت فى الإقليم.أى إذا كانت التسوية السياسية حول جنوب السودان قد جذبت الاهتمام فى نفس الفترة إلا أن غرب السودان – هذه المرة – قد جذب الاهتمام لأسباب مناقضة ولكنها مرتبطة .

ولقد جرت استعدادات تنظيم حلقة النقاش كما انعقدت الحلقة فى ظل **مناخ عربى وإقليمى ودولى اتسم بعدة ملامح: من ناحية** تصاعد الاتهامات الدولية لحكومة الخرطوم والميليشيات الموالية لها بانتهاك حقوق الإنسان بل وبارتكاب مجازر" إبادة جماعية " فى وقت ارتفع سؤال عن حقيقة ما حدث ويحدث بين عرب وأفارقة دارفور، **ومن ناحية أخرى:** اتسام الموقف العربى بنوع من الصمت وعدم المبادرة أو " الحياد" نظراً لاتجاه النظر إلى بؤرتي الانفجار الملتهبتين: العراق المحتل، وفلسطين فى ظل المخطط الشارونى.، **ومن ناحية ثالثة:** تصاعدت التهديدات الخارجية وخاصة الأمريكية – بالتدخل الدولى فى دارفور لاعتبارات إنسانية، **ومن ناحية رابعة:** ثارت التساؤلات حول الدور، وكيف تدرك الوضع فى السودان برمته وبتداخلات العلاقات بين أزمات جنوبه وغربه وما الدلالة بالنسبة للأمن المصرى والأمن العربى وكيفيه حمايتهما فضلاً عن حماية أمن ووحدة السودان ؟ فى وقت تتصاعد التحذيرات من مخاطر استحكام حلقات حصار مصر وتقييد دورها، كما تتصاعد التحذيرات من مخاطر سيناريو

تفكيك الدول العربية الكبرى والتدخل الخارجى العسكرى فى شئونها ... فهل حان آوان السودان بعد أن تراجع وقت سوريا (ولو مؤقتاً) وما زال الوقت الإيرانى محل جذب وشد؟

ولقد ألقت دراسة د.إجلال رأفت الضوء على جذور الأزمة الراهنة ومسار تطورها ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية حتى وقت انعقاد الندوة.

ولقد تبلور عن الشحذ الذهنى خلال مداخلات الأساتذة المشاركين فى الحلقة **مجموعة من القضايا** التى تفرعت اتجاهات المناقشة حولها، وهذه القضايا هى :

1-أسباب انفجار الأزمة الراهنة بين الجذور المحلية (التاريخية والمعاصرة) وبين آثار كل من السياق الإقليمى والعالمى الراهن، فى ظل تسويات جنوب السودان وفى ظل الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية وفى ظل أزمة النظام العربى.

2-إشكاليات إدارة الأزمة، **أولاً:** من جانب الحكومة السودانية ومدى مسئولية سلوكها عن معضلة العلاقة بين الحفاظ على وحدة السودان وإنهاء التمرد وبين الحفاظ على حقوق الإنسان. ثانياً: من جانب النظام العربى والدول العربية المجاورة ومدى مسئوليتها عن توفير البديل للتدخل الخارجى من خلال آليات فاعلة، **ثالثاً:** من جانب القوى الخارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى والأمم المتحدة وهى القوى التى تمارس ضغطاً دولياً قوياً على حكومة السودان وهى التى تؤثر على المفاوضات بين الأطراف المتصارعة.

3-مستقبل السودان : وحدة أم تفكيكاً فى ظل إشكالية الاختلاف العرقى العربى – الإفريقى (فى الغرب) ودلالة هذا الاختلاف (إلى جانب بعد الاختلاف الإسلامى المسيحى فى الجنوب) وآفاق تسويته بالنسبة ليس لمستقبل السودان فقط ، ولكن مستقبل ومصير العلاقات سواء مع المسلمين أو غيرهم .

4-السياسة المصرية تجاه السودان، وبدائل الحركة المصرية تجاه السيناريوهات عن احتمالات تطور الوضع فى السودان: وحدة أم تفكيكاً، إدارة وطنية وعربية للأزمة أم بتدخل خارجى ؟

ومن ثم – وبالنظر إلى هذه القضايا الكبرى وما تفرع حولها من اتجاهات للمناقشة – فنجد أن أعمال حلقة النقاش قد قدمت إجابات متنوعة عن الأسئلة المثارة حول الوضع

واحتمالاته. ولقد مثلت هذه الإجابات – فى لحظة انعقاد الندوة – زخماً فكرياً وعملياً ساهم فى فهم ما حدث وتقديم رؤى وتصورات عما يمكن أن يحدث من تدخلات أجنبية وما يجب أن تتأسس عليه السياسة المصرية بصفة خاصة.

وتلخصت **اتجاهات المناقشة** حول كل قضية من هذه القضايا على النحو التالى:

القضية الأولى : أسباب انفجار الوضع : بين الأسباب الداخلية وآثار السياق الإقليمى والعالمى .

مع اعتراف المشاركين فى الحلقة بعدم إمكانية الفصل بين الأسباب الداخلية والخارجية عند تفسير الأحداث الكبرى، إلا أن المناقشات فى الحلقة انقسمت حول تقدير مدى مسئولية كل من الداخلى والخارجى عن ما يحدث فى دارفور، بين ثلاثة اتجاهات كبرى :

الاتجاه الأول: يبرز الطبيعة السياسية الاقتصادية الاجتماعية للمشكلة نتيجة عدم المساواة فى توزيع السلطة والحقوق السياسية والثروة وحرمان دارفور من نصيبها منها لصالح الشمال، ومن ثم يلقى هذا الاتجاه بالمسئولية على ممارسات الحكومة فى الخرطوم التأدت إلى تهميش غرب السودان لحساب المثلث، وعلى استعلاء العنصر العربى على العنصر الإفريقى مما يفسح مكاناً – لدى هذا الاتجاه– لمسئولية الاختلاف العرقى أيضاً وليس للأسباب الهيكلية السياسية والاقتصادية فقط عند تفسير ما يحدث فى دارفور، ناهيك عن آثار الهيكل الاجتماعى أى القبلية على حساب الانتماء القومى، ولا يهمل هذا الاتجاه تأثير القوى الخارجية ولكن ينطلق من أن التدخلات الخارجية إنما تستفيد من طبيعة الوضع الداخلى.

والاتجاه الثانى : مع اعترافه باختلاف قضية دارفور – كقضية عرقية – بالمقارنة بغيرها من القضايا التى يثور على صعيدها هذا البعد أيضاً ، ومع اعترافه بالأبعاد السياسية والاقتصادية الداخلية للأزمة، إلا انه يرى عدم صحة النظر إلى قضية دارفور منفصلة عن السياق الإقليمى والدولى الراهن، فهما اللذان يفسران أسباب الانفجار الراهن للأزمة. ولذا يرى هذا الاتجاه النظر الى دارفور فى إطار أشمل وهو إطار قضية السودان برمته: شماله وجنوبه وغربه ووضع هذه القضية فى سياق استراتيجية إعادة تشكيل المنطقة العربية ودولها الكبرى، ويرى هذا الاتجاه أن السودان تمر بمرحلة مخاض سياسي يعيد تشكيل السودان فى ظل بروز مطالب

الجميع. ولذا يلقى هذا الاتجاه بالمسئولية على تدخل جون جارنج ليخلق وضعاً ضاغطاً على حكومة الخرطوم خلال مفاوضات التسوية السياسية مع حركة تحرير جنوب السودان ولينفذ مخططاً للسيطرة على السودان بأكمله لصالح العنصر الإفريقى، كما يلقى بالمسئولية على تدخلات إسرائيل، ناهيك بالطبع عن آثار استراتيجية التدخلات الخارجية وخاصة الأمريكية ومن أهم أهدافها: تقسيم السودان، السيطرة على البترول السودانى كجزء من البترول الإفريقى، إعادة تشكيل توازن القوى الخارجية حول إفريقيا فى ظل تنافس الأدوار الأوربية (وخاصة الفرنسية) والأمريكية. ومن ثم فإن هذا الاتجاه، الذى يبرز تأثير العوامل الخارجية قد طرح أيضاً – كما سنرى لاحقاً – خطورة التركيز فقط على مدخل انتهاك الخرطوم لحقوق الإنسان فى دارفور، وضرورة وضع قضية حقوق الإنسان وتداعياتها بالنسبة لوحدة واستقلال السودان فى إطار رؤية استراتيجية كلية تستدعى أيضاً مخاطر التدخل الخارجى وآلياته المختلفة، ومن أهمها آلية انتهاك حقوق الإنسان ومن ثم ضرورة التدخل لحمايتها. تحت دعاوى "الإبادة الجماعية" والاغتصاب الجماعى.

الاتجاه الثالث : يرفض إلقاء المسئولية على تدخل قوى جنوب السودان أو القوى الخارجية أساساً كما يعترف بخصوصية الجذور التاريخية والمعاصرة للمشكلة، ولكن يعتبر أن المرحلة الراهنة من مشكلة دارفور – وهى مشكلة قديمة – تمثل نقلة نوعية فى تطور هذه المشكلة نتيجة نجاح حركة تحرير جنوب السودان فى الوصول بعد تمردها العسكرى إلى دائرة المفاوضات مع الخرطوم، ومن ثم فبعد الاعتماد على المعارضة السياسية فقط اتجهت قوى دارفور المعارضة إلى السلاح. ولذا قررت الحكومة السودانية ضرب التمرد العسكرى فى دارفور فى نفس الوقت الذى كانت تجرى فيه المفاوضات مع قوى الجنوب.

القضية الثانية: إدارة الأزمة: الآليات والمستويات

تجرى إدارة الأزمة على مستويات ثلاثة متشابكة ومتداخلة، المستوى السودانى، المستوى العربى والأفريقى والمستوى الخارجى: الأمم المتحدة والقوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى. ولقد بينت المناقشات مجموعة من الاشكاليات التى تحيط بتلك العملية المعقدة لإدارة الأزمة، وتبين هذه الاشكاليات فى مجموعها كيف أن أخطاء الداخل والفراغ الذى لا يملأه النظام العربى والاتحاد الأفريقى يتم توظيفه من جانب قوى التدخل الخارجى تحت مسمى التدخل لاعتبارات إنسانية،وتتلخص الإشكاليات الخاصة بكل مستوى كالآتى:

أ-إشكالية إدارة السودان للأزمة :

على رأسها إشكالية التناقض القائم بين احتياجات الدفاع عن وحدة السودان – من وجهة نظر الخرطوم – وبين احتياجات قمع التمرد وقوى المعارضة عسكرياً وما ارتبط به من اتهامات لحكومة السودان بانتهاك حقوق الإنسان بل وأحياناً الاتهام بممارسة الإبادة الجماعية بمساعدة الميليشيات الموالية لها.

ومع اتفاق جميع المشاركين على ضرورة حماية حقوق الإنسان وحماية حقوق المعارضة، إلا أن البعض قد ركز على منع انتهاكات حقوق الإنسان أساساً واعتبارها مبرراً كافياً للتدخل الخارجى طالما لا تستطيع الحكومة السودانية منع هذه الانتهاكات. وفى المقابل نبه اتجاه ثان إلى خطورة الأهداف الاستراتيجية للتدخلات الخارجية وكيفية توظيفها لقضية الانتهاكات تحقيقاً لهذه الأهداف، ولذا طالب هذا الاتجاه بالأخذ فى الاعتبار هذه الأهداف قبل الإسراع بالتأكيد على أولوية منع الانتهاكات وتقديم الإغاثة المطلوبة، وخاصة فى ظل محدودية موارد السودان وإحجام الدول العربية، ناهيك عن الأفريقية عن تقديم هذه الإغاثة. وطالب اتجاه ثالث بضرورة العمل على تطوير رؤى مركبة تؤكد على حماية وحدة وسيادة الدول فى مواجهة التدخلات الخارجية كما تدين فى نفس الوقت كل انتهاك لحقوق الإنسان، آخذين فى الاعتبار أن حكومة السودان إنما تحركت فى مواجهة قوى المعارضة التى لجأت للسلاح، كما أن حكومة السودان تعمل تحت ضغوط خارجية قوية خلال عملية المفاوضات مع جبهة تحرير جنوب السودان مما يهدد وحدة واستقلال السودان.ولكن كل هذا لا يبرر من وجهة نظر هذا الاتجاه أن نلعب نحن أيضاً بالمعايير المزدوجة مثل الولايات المتحدة.

وإذا كانت الإشكالية السابقة تتناول التناقض بين مسألتى الحفاظ على وحدة الدولة وسيادتها من ناحية، وبين حماية حقوق الإنسان والمواطنة مهما كانت الاختلافات العرقية أو الاثنية أو القومية من ناحية أخرى، وهى إشكالية أساسية تركزت عليها المناقشات فإن هناك إشكاليات أخرى وهى إشكالية مدى قدرة الحكومة السودانية على السيطرة على الميليشيات المسلحة وذلك استجابة للضغط الخارجى، ومدى قدرتها أيضاً على تحسين أوضاع المعيشة للاجئين. فى نفس الوقت استمرار العمل للسيطرة على قوى التمرد العسكرية، وكذلك إشكالية مدى قدرة تنظيمات قوى المعارضة فى غرب السودان (سواء العربية أو الإفريقية) على تفعيل

حركتها ودعم صفوفها والتغلب على اختلافاتها (الفكرية والسياسية) لخوض عملية التفاوض مع السودان التى تضغط القوى الخارجية لعقدها.

ب-إشكاليات دور الجامعة العربية والإغاثة

أجمع المشاركون على خطورة الغياب المصرى والعربى الكامل سواء من حيث الإغاثة أو من حيث الرؤية الكلية عن كيفية إدارة الأزمة. ورأى البعض أن هذا غياب مقصود. وحين تحركت الجامعة العربية واجهتها مشاكل عدة منها محدودية الموارد فبالرغم من مناشدة الجامعة العربية حكومات الدول بتقديم المساعدة إلا أنه لم تقدم أى منها المساعدة الحقيقية بحيث ظل صندوق السودان خاوياً.

كما رأى اتجاه آخر أن الإغاثة الإنسانية العربية والإسلامية التى تقدمها منظمات المجتمع المدنى إنما تتسم أيضاً بالمحدودية وعدم توافر المعلومات الكافية لديها عن الساحة السودانية، مقارنة بالدور الملموس الذى تقوم به مؤسسات الإغاثة الأجنبية.

ج-إشكاليات إدارة القوى الخارجية للأزمة

لم ينل هذا الجانب قدراً أساسياً من المناقشات المباشرة إلا أنه مثل الحاضر الغائب طوال الحلقة ابتداء من التساؤل عن أسباب الانفجار الراهن للأزمة، وخلال تناول الضغوط الخارجية التى تتعرض لها السودان، وعند المقارنة بين الإغاثة الإنسانية العربية الإسلامية ونظائرها الأجنبية، وعند التحذير من مغبة عدم التحرك العربى والمصرى الفاعل خيفة أن يفتح الباب أمام تدخلات خارجية بالقوة العسكرية، وأخيراً عند مناقشة كيفية توظيف القوى الخارجية لمسألة انتهاكات حقوق الإنسان كمبرر للتدخل الخارجى فى غرب السودان وهو التدخل الذى تحركه أهداف أخرى إلى جانب الدفاع عن حقوق الإنسان ... هذا ويمكن القول أنه فى حين حولت القوى الخارجية البعد الإنسانى إلى بعد سياسي فإن الدول العربية ومصر لا ترى بعد أن البعد الإنسانى هو بعد أساسى فى قضية أمن السودان أو الأمن المصرى حيث أن الأبعاد العسكرية التقليدية ما زالت تسود الرؤى العربية الرسمية عن الأمن الوطنى والأمن القومى، فى حين أن الرؤى الحديثة فى ظل تطور الأوضاع العالمية تجعل من قضية الأمن قضية شاملة ومتعددة الأبعاد يقع على رأسها الآن ما يسمى بالأمن الإنسانى . وتعد انتهاكات هذا الأمن الآن

– فى ظل الايديولوجية الراهنة للقوى السائدة فى النظام الدولى – انتهاكات تبرر التدخلات الخارجية باسم حماية هذا الأمن وتحقيقاً وحماية لأهداف استراتيجية أخرى .

القضية الثالثة : مستقبل السودان : وحدة أم تفكيكاً فى ظل إشكالية الاختلاف العرقى فى الجنوب وفى الغرب

منذ بداية حلقة النقاش – وكذلك فى دراسة د. إجلال رأفت – برز السؤال التالى: هل الأزمة تعكس صراعاً على السلطة، أم صراعاً على الثروة أم صراعاً عرقياً أم مؤامرة خارجية ؟ وأجابت اتجاهات متنوعة على هذا السؤال – كما سبق ورأينا – ولكن أبرزت المناقشات – فيما يتصل بالصراع العراقى – تحذيراً بالغ الدلالة بالنسبة للمرحلة الراهنة من العلاقات بين الثقافة العربية الإسلامية وبين الثقافات والشعوب الأخرى من أعراق وديانات مغايرة، وما لذلك من دلالة بالنسبة لمستقبل وحدة السودان . بل وبالنسبة لمستقبل العلاقات العربية – الأفريقية برمتها، وخاصة فى بعدها الثقافى.

فمن ناحية: حذر البعض من ملامح صراع عرقى – عربى إفريقى – يتدعم بتدخل خارجى، وتتعدى آثاره حدود السودان إلى منطقة العلاقات العربية الإفريقية بكاملها بحيث يترسخ فلق بين الساحة العربية والساحة الزنجية. وهو الأمر الذى يجسد لحظة تاريخية فارقة، تتمثل فى انفراط عروبة السودان من ناحية وفى تكريس فكرة عدم إمكانية تعايش الثقافة العربية مع الثقافات الأخرى، ولذا يصبح، وفق هذا الرأى، للأفارقة فى السودان حق تقرير المصير.

ولقد ألقت المناقشات على هذا النحو كما رأى البعض الضوء على جزء أخر من مسلسل كبير وممتد لمحاصرة العرب عبر أرجاء العالم وبيان عدم قدرتهم على التعايش مع غيرهم. وتضيف هذه المناقشات – بتأكيدها على الصراع العراقى – المزيد من الدلالات بصدد ما سبق وثار من دلالات عن عدم إمكانية تعايش الثقافة الإسلامية مع نظيرتها المسيحية فى الجنوب.

وبذا تتأكد مدركات متراكمة عن العرب المسلمين تجاه الأفارقة المسلمين (فى دارفور) من ناحية وعن العرب المسلمين أيضاً ولكن تجاه الأفارقة المسيحيين (فى الجنوب) من ناحية أخرى. وبذا يتضح أن القضية تتعدى دلالاتها – التى يفرط الاعلام الغربى المنحاز فى توظيفها سلبياً – حدود السودان، ومن ثم فتضيف هذه القضية الى رصيد الصورة المشوهة عن العالم العربى والاسلامى وعلاقته بالأعراق والديانات الأخرى. ناهيك عما يتصل بالعلاقة بين أجنحة

الحركة الإسلامية ذاتها فى السودان التى انفصمت عراها على ساحة الصراع فى دارفور، بل لقد أضحى هذا الصراع أداه من أدوات التنازع بين جناح كل من الترابى والبشير.

ومن ناحية ثانية : طرح البعض الآخر سيناريوهات ثلاثة عن مستقبل السودان من حيث العلاقة بين العرب والأفارقة فى وطنهم . أولهم اتجاه حكومة الخرطوم نحو تغيير ديموجرافى فى دارفور لتأكيد عروبة أجزائها الشمالية بل واتجاه الجنجاويد نحو ما يسمى تحرير دارفور من الأفارقة ومحاربة حركات التمرد التى تزيد طرد العرب ومن ثم الاتجاه نحو انفصال الشمال العربى عن غرب وجنوب السودان الإفريقى، ثانيهم استمرار السودان الموحد مع احتمال تغلب العناصر الإفريقية من الغرب والجنوب فى الانتخابات القادمة (وفق اتفاقية السلام) وهو الأمر الذى سيمثل نجاحاً لخطة جارانج فى السيطرة على السودان برمته، وهو السودان الجديد الذى سيفقد توجهه وانتمائه العربى لحساب توجه آخر وتحالفات أخرى ستدخل إسرائيل طرفاً أساسياً فيها، ثالثهم: حرص المركز فى الخرطوم على وحدة السودان ومن ثم اتجاهه للاستجابة للضغوط الخارجية بشأن جنوب وغرب السودان، ولكن يظل قائماً احتمال سعى جارانج للانفصال بالجنوب مضافاً إليه الغرب إذا أمكن.

القضية الرابعة : أبعاد الدور المصرى

كيف تتصور مصر السودان وتدرك مشاكلها، وكيف تخطط استراتيجياتها تجاهها؟ أسئلة تكرر طرحها طوال الحلقة. أجمع المشاركون على أن مصر تفتقد الرؤية الاستراتيجية الواضحة التى تؤسس على ضوئها سياساتها تجاه السودان مما يهدد بوقوع كارثة للأمن القومى المصرى، إلا أن اتجاهات المناقشة قد تنوعت حول عدد من الأمور من ناحية، كما اتفقت على عدد من المبادئ والأسس التى يجب أن تراعيها السياسة المصرية من ناحية أخرى.

فمن ناحية: رأى البعض ان مصر الرسمية تنظر لقضية السودان من منظار أمنى تقليدى بحت قد عفا عليه الزمان ويتطلب تجديده وتحديثه بما يتلائم والمعطيات الجديدة وعلى رأسها ما يسمى بالأمن الإنسانى والأمن الشامل حيث لا يمكن أن تظل قضية السودان قضية أمن تقليدى وتمثل ملفاً فى يد المخابرات العامة فقط وتفتقد لرؤية سياسية شاملة. فى حين رأى البعض الآخر أن قضية السودان ستظل ملفاً أمنياً محوره الأمن المائى ومن ثم فإن الحديث عن

رؤية مصرية تأخذ فى الاعتبار البعد الإنسانى هو حديث يفتقد المصداقية وستظل مصر تعتمد أساساً على القوة العسكرية للحفاظ على أمن مصر من مصادر التهديد الجنوبية.

هذا ولقد تناولت المناقشات أيضاً أمراً اختلفت الآراء حوله: هل مصلحة مصر مع شمال ينفصل عن الجنوب أم الاستعداد للتعاون مع دولة الجنوب بعد انفصالها أم العمل بكل الطرق الممكنة – ومن أهمها فتح التعاون مع الجنوب والمساعدة على تنميته – لجعل وحدة السودان خياراً جاذباً للجنوبيين والشماليين على حد سواء ؟ بعبارة أخرى كانت بدائل الحركة أمام مصر محل تساؤل حيث لم يتحقق اتفاق المشاركين فى الحلقة على بديل واحد تكمن فيه حماية مصالح مصر وأمنها القومى .

ومع ذلك – ومن ناحية ثانية يمكن القول أنه تحقق نوع من التوافق على مجموعة من الأسس التى يجب على السياسة المصرية مراعاتها وهى تتلخص كالآتى: إرساء مبادئ وأسس للحركة تجاه السودان وعدم الاعتماد على أشخاص أو أحزاب محددة فى السودان، استبدال المدخل الأمنى الشامل بالمدخل الأمنى الضيق لتحديد المصالح المصرية، أمن مصر لا يرتبط فقط بالمياه ولكن بأبعاد أخرى، وادى النيل، وليس العرب أو الأفارقة – هو المحك عند تحديد السياسة المصرية تجاه السودان جنوبه وشماله.

وبالنظر الى أسانيد وحجج اتجاهات المناقشة حول القضايا الكبرى الأربعة السابقة المتصلة بأسباب الأزمة وآليات إدارتها وانعكاساتها يتبين لنا مجموعات من الثنائيات التى تمحور حولها النقاش. وهى الثنائيات التى تلخص تنوع المنظورات للقضية الواحدة. ومن أهم هذه الثنائيات ما يلى:

الأسباب الداخلية السياسية والهيكلية /التدخلات الخارجية، الميراث التاريخى / الأوضاع الراهنة والمعاصرة، الانفجار الدموى العسكرى / التسويات السياسية، الأبعاد الإنسانية / الأبعاد السياسية، التدخلات الخارجية لاعتبارات إنسانية/التدخلات لإعادة تشكيل المنطقة وفق رؤى استراتيجية طويلة المدى، احترام حقوق الإنسان /حماية وحدة الدولة وسيادتها، صراع سياسي اقتصادى / صراع عرقى، الحلول الذاتية والوطنية / تدويل القضية، الإغاثة الإنسانية والتدخل العربى والإسلامى / الإغاثة والتدخل الأجنبى، المواطنة والاندماج القومى /تهميش وصراع.

إن جميع هذه الثنائيات وما انبثقت عنه من اتجاهات ورؤى سبق عرضها بالتفصيل، إنما تقودنا الى ثلاث نتائج أساسية:

1- إن الأزمات والانفجارات الدموية لا تندلع فجأة ولكنها نتاج تراكمات وفشل المركز فى الخرطوم فى إدارة الأسباب الهيكلية والسياسية التى ولدت عدم الرضاء ثم المعارضة السياسية ثم المعارضة المسلحة فى غرب السودان، وذلك فى وقت وفر فيه الاطار الدولى والاقليمى المحيط الفرصة لهذه القوى المعارضة لطرح مطالبها بأقصى صورة ممكنة.

2-ومن ثم فإن ما يحدث فى دارفور هو جزء من تغيرات أوسع تجتاح خرائط السودان وخرائط المنطقة العربية برمتها، وهى التغيرات التى تكشف الغطاء عن عدد كبير من التنوعات التى كان يمكن أن تمثل رصيداً للأمة وليس نيلاً من قوتها، ولكنها تحت تراكمات الفشل فى تحقيق المواطنة والاندماج القومى تحولت هذه التنوعات العرقية، الى رصيد سلبى والى قنبلة موقوتة، ينزع فتيلها فى الوقت المناسب، صاحب المصلحة فى تأجيج وتوظيف عن التناقضات التى أضحت تحتويها الأمة. بعبارة أخرى فإن تحقيق ودعم الأمن الإنسانى يمثل أحد أهم الأهداف الذى يجب أن تتبناه الحكومات العربية، حيث لم يعد يكف مصادر الأمن التقليدى وخاصة العسكرى، فهذا الأمن الإنساني أحد أهم دعائم مقاومة التدخل الأجنبي بذريعة " حماية الإنسانية"

3-أن مصر تحتاج الى رؤية شاملة وواعية، وإرادة حركة فاعلة تجاه السودان، تكسر كل قيود الحركة التى كبلت الدور المصرى تجاه قضايا قومية أخرى ساخنة، فإن جنوب مصر فى السودان هو منفذاً باقياً لاستعاده مصداقية الدور المصرى ولحماية أمن مصر وتحطيماً لخطة إحكام آخر حلقات الحصار على مصر، وتحطيماً لمخطط التدخل الخارجى فى السودان تحت مبرر الاعتبارات الإنسانية، ولذا كانت الدعوة واضحة فى أعمال الندوة أن على مصر والدول العربية أن تنشط على صعيد تقديم الإغاثة الإنسانية للسودان، ومن أجل منع فرض العقوبات على السودان كخطوة تمهيدية لتدخل دولى.

وخلال الإعداد لنشر أعمال الندوة، أى خلال شهرى يوليو وأغسطس – تسارعت الأحداث والتطورات سواء على الساحة الداخلية السودانية أو على ساحة إدارة القوى الخارجية

للأزمة، وأخيراً على ساحة الدور المصرى تجاهها وخاصة فى ظل الاعداد لقرار مجلس الأمن ثم صدوره.

ومن ثم أضحت نتائج أعمال حلقة النقاش محك اختبار وخاصة ما يتصل بمستقبل الدور المصرى وبدائله. حيث اجتهدت الدبلوماسية المصرية قبل صدور قرار مجلس الأمن فى يوليو وبعد صدوره لتحجيم التدخل الخارجى ومسألة العقوبات على السودان.

ولذا واستكمالاً لأبعاد الصورة عما حدث ويحدث فى دارفور ودلالته بالنسبة لمستقبل السودان فى ظل المعطيات الخارجية والداخلية، أرتأت إدارة المركز أن يتضمن كتاب أعمال الندوة دراسة تغطى التطورات خلال المرحلة التى أعقبت انعقادها وحتى إتمام إعداد الكتاب للنشر. وبالفعل قام على إعداد هذه الدراسة أ.هانى رسلان ، وهى تغطى التطورات حتى آخر سبتمبر 2004 وهو توقيت بالغ الدلالة حيث انتهت المهلة التى حددها قرار مجلس الأمن للسودان لتدير خلالها الأزمة على النحو الذى يحول دون اتخاذ إجراءات عقابية ضده تمهد لتدخل دولى ، ثم بدأت جولة أخرى من التطورات الداخلية والخارجية حتى حدود قرار آخر من مجلس الأمن فى 2004/9/19

هذا وتلقى دراسة أ. هانىء رسلان – الضوء بالتفصيل على تطورات الأزمة فى دارفور والتى دخلت منعطفاً خطيراً منذ 2001،وعلى نحو يبين مسار التفاعل بين حكومة الخرطوم وقوى التمرد فى دارفور ، ومحاولات التفاوض والمواقف التفاوضية لكل من الجانبين ، كما تشرح هذه الدراسة بالتفصيل مراحل التصعيد الدولى قبل وبعد حدود قرار مجلس الأمن فى يوليو 2004، وحتى حدود قرار 2004/9/19

ومن ثم فإن مضمون هذه الدراسة يساعد على استكمال ما كان لأعمال الحلقة – (دراسة أ. إجلال والمناقشات) من دلالت بالنسبة للقضايا الرئيسية التى تثيرها أزمة دارفور، وخاصة ما يتصل بالتدخلات الخارجية وعلاقتها بالأبعاد الداخلية.

ولكن يظل التساؤل التالى قائماً: هل التحرك المصرى من ناحية وما تبذله السودان من خطوات فى ظل الضغوط الخارجية من ناحية أخرى، وعدم توقيع عقوبات على السودان أو تدخل قوات دولية على أرضه حتى الآن من ناحية ثالثة، هل هذه الملامح ستقى السودان من تنفيذ ما تستهدفه قوى خارجية من مخططات ؟

إن قراءة الواقع – بعد صدور الكتاب – ستقدم إجابة عن مآل هذه المرحلة من تطورات أزمة السودان.

ويأمل مركز البحوث والدراسات السياسية أن يكون هذا الكتاب مساهمة فى طرح هذه القضية الهامة. وتشكر إدارة المركز كل من ساهموا فى أعمال الحلقة وفى إصدار هذا الكتاب، وخاصة أ. د/إجلال رأفت وأ/ هانىء رسلان.

أ.د / نادية محمود مصطفى